

## مؤتمر صحافي في باريس في الذكرى الخامسة لاغتيال سمير قصير المحامي بريهام: التحقيق مستمر، ولو ببطء...

نظمت جمعية أصدقاء سمير قصير في فرنسا، بالتعاون مع نادي الصحافة العربية في باريس، لقاءً في مركز استقبال الصحافة الأجنبية في القصر الكبير. تحدث في المؤتمر، الذي حضره صحافيون عرب وفرنسيون وأعضاء من جمعية أصدقاء قصير وممثل عن "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي" ومسؤول الإعلام في بعثة فلسطين الدائمة في الأونيسكو، كل من سمير تويني عن نادي الصحافة، وفاروق مردم ببيك عن جمعية الأصدقاء والمحامي جوزف بريهام من مكتب المحامي ويليام بوردون المتوكل في قضية قصير المرفوعة من عائلته أمام المحاكم الفرنسية.

في بداية اللقاء، رحّب سمير تويني بالحاضرين وتحدّث عن سمير قصير وعن دوره في "انتفاضة الاستقلال" وعن كتاباته السياسية والثقافية وافتتاحياته في جريدة النهار.

تلا الترحيب، كلمة لفاروق مردم ببيك تناول فيها قصير المثقف والصحافي الذي اغتيل قبل خمس سنوات في بيروت. وأشار الى أن الهدف من هذا اللقاء هو بحث الملف القانوني المرتبط بالاغتيال للتأكيد على إصرار الجمعية على استكمال التحقيق حتى النهاية لتبيان ملابسات الاغتيال ومحاكمة القتلة منفذين وأمرين. وقال مردم ببيك إن حرية الصحافة التي دافع عنها قصير ينبغي أن تحرك الصحافيين باستمرار تجاه ذكرى زميل لهم وتجاه التشديد على ضرورة معاينة قتلته. وأضاف أن قضايا الديمقراطية والتحرر التي كتب وناضل في سبيلها سمير في لبنان وسوريا وفلسطين وسائر بلدان العالم العربي لا تتجزأ وهي توحد الباحثين عنها من كل الآفاق، ولا يمكن وضعها الواحدة في مواجهة الأخرى ولا السعي لمصادرة سمير وذكره أو تجزئتهما انطلاقاً من "خاناتها".

بعد ذلك، قدّم المحامي جوزف بريهام مداخلة عرض فيها بالتفصيل لمراحل التحقيق الفرنسي، بدءاً بعمل القاضي بروغوير الذي كان أو من تسلّم القضية، وصولاً الى القاضيين ناتالي برو ومارك تريفيديك اللذين يتابعانها اليوم، مروراً بالعلاقة مع لجنة التحقيق الدولية العاملة في بيروت والمختصة بملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقال بريهام إن التحقيق الدولي تعاون مع التحقيق الفرنسي لجهة تبادل المعلومات، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ملف قصير سيتم ضمّه الى ملفات المحكمة الخاصة بلبنان والمركزة عملها حتى الآن على ملف اغتيال الحريري. وتحدّث بريهام عن ضرورة التمييز بين مستويين:

الأول سياسي، والثاني قضائي.

ففي المستوى الأول، لفت المحامي الى تبدل المناخات السياسية الدولية والإقليمية واللبنانية الداخلية على نحو قد يؤدي الى جعل المفاوضات حول عمل المحكمة الخاصة وتوسيعه وتجاوب الدول مع طلباته أصعب (خاصة وأنها منبثقة من الأمم المتحدة)، وقد يؤدي أيضاً الى تراجع الاهتمام في مساراتها وفي سرعة هذه المسارات.

أما في المستوى الثاني، فإن استقلالية القضاء ومصادقية القضاة تلعبان دوراً أساسياً في الحفاظ على التحقيق وحمايته والاستمرار فيه وصولاً الى عمل المحكمة وتحسينه. وقال إن ذلك ينطبق على التحقيق الفرنسي في ملف اغتيال قصير كما على التحقيق الدولي في اغتيال الحريري. وأوضح بريهام أن رئيس المحكمة الخاصة كاسيزي يتمتع بصدقية عالية

وبسمعة استقلالية ستجعله متحرراً من أي ضغط سياسي، كما أن القضاة الفرنسيين في وحدة مكافحة الإرهاب، ومن بينهم العاملين على ملف قصير، يهتمهم الوصول الى نتائج وليسوا مرتبطين بالسلطة السياسية ويتغير أولوياتها.

وفي ردّه على أسئلة الصحفيين، قال المحامي الفرنسي إن التعاون اللبناني مع التحقيق الفرنسي كان مقبولاً، معتبراً أن التحقيق مستمر وأنه أحرز تقدماً، ولو بطيئاً، وأنه غير محكوم بمهل زمنية. ولفت الى أن واحداً على الأقل من القاضيين الفرنسيين المكلفين بقضية سمير قصير سيزور لبنان خلال الأشهر القادمة للتواصل مع المراجعة اللبنانية والدولية المختصة، وللاطلاع على بعض الملفات والمعطيات.

وختم بريهام بالقول إن مكتب المحامي بوردون المكلف من عائلة قصير بالدعوى سيواصل عمله آملاً أن يصل بالقضية الى خواتيمها.